



البرلمان واستراتيجية الأمن الاقتصادي



عبد القادر بن صالح،
رئيس مجلس الأمة

05

يعد موضوع الأمن الاقتصادي إلى جانب كل من الأمن العسكري والأمن المدني أحد الركائز الثلاثة الهامة لفكرة الأمن الوطني الشامل، إنها مواضيع حساسة وفي نفس الوقت معقدة وهي لذلك تتطلب الوقت والإحاطة وخبرة المختصين.

... وإنني منطلقاً من هذا الإدراك بحساسية الموضوع فلن أسمح لنفسي بالخوض في عمقه أو الدخول في تفاصيله، غير أن هذا الاحتراز لا يحول دون المبادرة بإبداء بعض الأفكار الأولية والملاحظات العامة حول موضوع البرلمان واستراتيجية الأمن الاقتصادي.



وتكمن الدوافع والأبعاد الأساسية للتطرق لهذا الموضوع وفي هذا الوقت بالذات في حيوية وحساسية موضوع الأمن الاقتصادي في ظل المتغيرات والمعطيات الطارئة في النظام الاقتصادي العالمي ومخاطرها الجمة المحدقة بالسياسات الاقتصادية الوطنية ولاسيما فيما يتعلق بمحور الأمن الغذائي فيها، وحثمية المساهمة في إثارة الانتباه والاهتمام بذلك.



فهكذا وإذا كان موضوع الأمن الاقتصادي بالماضي لم يغيب عن بال واضعي التصورات المستقبلية لسياسات البلاد في المجالات السياسية والاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالأمن الوطني، وهو يؤكد عليه باستمرار فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مثلما نادى به بمناسبة الذكرى الـ 53 لاندلاع ثورة أول نوفمبر المجيدة حين قال: "... حتى يتسنى لبلادنا التمكن من حيازة جهاز دفاع مقتدر وعصري قادر على صيانة حدود البلاد وحماية اقتصادها وصيانة سيادتها... فإنه يتوجب فتح نقاش معمق حول مفهوم (الدفاع الوطني) يحظى بأكبر إجماع ممكن... إجماع من شأنه أن يحقق بشكل تدريجي ثقافة حقيقية للدفاع الوطني".

فإن المقاربات المستقبلية أصبحت مطالبة - في إطار وضع التصورات المستقبلية - بإعطاء عناية أكبر للأمن الاقتصادي، خاصة وأن نظام العولمة المتوحشة المدعوم بمبادئ العلاقات



الدولية (الواجبة المراجعة) قد غيرت جذريا محيط ونمط التعامل الدولي... وقد برز ذلك على الخصوص خلال العشريتين الأخيرتين.

إنه محيط تميز للأسف بالاستقرار واللاوضوح في رؤية المستقبل، محيط دولي تسوده المضاربة والانفراد بالقرارات الأحادية الجانب التي تتخذها الشركات المتعددة الجنسية وتعقد أوضاعها غياب آليات ضبط وتنظيم الأسواق المالية، وهي كلها عوامل تتسبب في هشاشة واهتزاز الاقتصاديات الوطنية... أمام هذه الفوضى التي أصبحت تخيم على الاقتصاد العالمي وتتسبب في شحن الأجواء السياسية العالمية وتضاعف من المخاطر المهددة للسلم والاستقرار، نقول فإن حماية الاقتصادات الوطنية أصبحت اليوم - نتيجة كل ذلك - مطلباً حيوياً لتأمين الأمن الوطني وتوفير الاستقرار للدولي... خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو التي عادة ما تكثُر فيها المصاعب الناجمة عن ضعف بناها الهيكلية وبعد هذه الدول عن مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية... وعدم قدرتها على التأثير في توجهات وتوجيهات النظام الاقتصادي والمالي العالميين.



إن أزمة الغذاء العالمية التي نعيش فصولها اليوم والتي أصبحت تزعزع استقرار وسلامة وانسجام وتوازن عدد كبير من البلدان النامية لها ظاهرة ذات دلالات خطيرة وهي تؤكد حقيقة ضعف

وهشاشة اقتصاديات الدول، وتؤكد في نفس الوقت ضرورة وأهمية الأمن الاقتصادي الذي يجب إعطائه مكانته المستحقة في استراتيجية الأمن الوطني الشامل.



أولا

مدلول الأمن الاقتصادي

فماذا يعني الأمن الاقتصادي في ظل أجواء حرب اقتصادية شرسة كل المؤشرات تؤكد أنها ستطول...؟

إن مدلول الأمن الاقتصادي برأينا يتكون من مجموع عناصر نقاط ضعف وقوة سياستنا الاقتصادية والاجتماعية وتقدير سليم وواعي ومسؤول للتهديدات والمخاطر الحقيقية والمحتملة الآنية والمستقبلية فيها، وبالمقابل رصد وجرد إمكاناتنا في هذا المجال والتبنيه إلى ضرورة تجنيد كافة الوسائل (المتوفرة)، التي من شأنها إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة قصد التجاوب مع الاحتياجات الأساسية للمواطن وفي كافة الظروف.



ثانيا

ملامح استراتيجية الأمن الاقتصادي

كيف لنا أن نضمن سير آلياتنا الاقتصادية والاجتماعية بشكل دائم وفي ظل مناخ اقتصادي ومالي دولي صعب؟ إن ما ندعو إليه في هذا المجال هو وجوب بلورة الاستراتيجية الوطنية للأمن الاقتصادي والاضطلاع بالمزيد من الدراسات والبحوث العلمية الجادة والمسؤولة من أجل استشراف الرؤى واستنباط التصورات الكفيلة بتهيئة الأرضية الخاصة بالأمن الاقتصادي، واكتشاف مواطن الأخطاء في سياساتنا وقوانيننا السارية المفعول والتبنيه إلى ضرورة اقتراح الصيغ التي تساعدنا على مسايرة التحولات الجارية حولنا بهدف حماية مصالح بلادنا الاقتصادية في كل الأحوال والظروف، والعمل الدؤوب لتحديد العناصر الفعالة لتغذية وتطوير صياغة هذه الاستراتيجية باستمرار وجعلها متكيفة مع مشروعنا المجتمعي وسياساتنا التنموية الاقتصادية والاجتماعية.



ثالثا

مسؤولية البرلمان في تحقيق أهداف استراتيجية الأمن الاقتصادي

إن ما هو مطلوب منا أخيرا هو كيف نرى ونختار نوعية وكمية الآليات القانونية والمؤسسية التي نعتمدها لكي ننظم أو ندعم عملية أمننا الاقتصادي بطريقة شاملة ومندمجة في القطاعات الاستراتيجية. إن البرلمان الجزائري الذي اضطلع منذ فجر الاستقلال بمهام تقنين كافة برامج وسياسات التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية وحرص بكل يقظة وتفاني على حسن تنفيذها من أجل ضمان حسن تحقيق أهداف الأمن الاقتصادي في بلادنا ولصالح شعبنا، هو الآن مطالب ببذل المزيد من الجهود في هذا المجال ورفع التحدي أمام المخاطر والتهديدات العالمية التي تحدق بأمننا الاقتصادي.



إن مجلس الأمة الحساس والواعي بضخامة المهمة وجسامة التحدي في مجال المحافظة على الأمن الاقتصادي في بلادنا بصورة دائمة ومنتظمة وفي ظل كل الظروف والأحوال قد رسخ في هذا المجال ومن خلال نشاطاته العامة الفكرية والعلمية

والتحسيسية من أجل التواصل مع المصالح الجوهرية للوطن وتطلعات المجتمع المدني، وتجاوبا مع نداء فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بضرورة فتح نقاش وطني معمق حول مفهوم الدفاع الوطني بصورة عامة ومفهوم الأمن الاقتصادي بصورة خاصة، تجاوبا مع ذلك رسخ منذ 2001 تقليد الأيام الدراسية البرلمانية حول الدفاع الوطني بلغت الأربع (04) طبعات كان آخرها في يومي 7 و8 جوان الجاري حول هذا الموضوع الهام "الأمن الاقتصادي". بعدما عالجت الأيام الدراسية البرلمانية الأولى والثانية والثالثة كل من مواضيع مفهوم الأمن الاقتصادي الشامل، والدفاع والمواطنة، ومفهوم الدفاع المدني، وكل ذلك يصب برأينا في جوهر الاهتمام باستراتيجية الأمن الاقتصادي كركن من أركان الأمن الوطني الشامل.

عبد القادر بن صالح،
رئيس مجلس الأمة